PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

This book is due on the latest date stamped below. Please return or renew by this date.

دار الكتب المصرية

تقرير
عن حالة دار الكتب المصرية
١٩٢٤

مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة
١٩٢٥

Dār

دار الكتب المصرية

تقرير
عن حالة دار الكتب المصرية
١٩٢٤

مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة
١٩٢٥

(Arab)
Z858
.D372
1925g

32101 022108276

تقـــــرير

عن حالة دار الكتب المصرية سنة ١٩٢٤

---

١ — أعمـال إدارة دار الكتب المصرية موزعة الآن على سبعة أقسام رئيسية وهى :

(أ) قسم الإدارة والحسـابات والمستخدمين ، ويناط به الحركة الإدارية والمـالية لدار الكتب ومطبعتها .

(ب) قسم الأمناء، ويناط به إدارة المخازن وحفظ الكتب (الرصيد) وبيع المطبوعات وتنفيذ طلبات الملاحظين فيما يتعلق بالإعارة والرد وتحرير طلب إعادة الكتب بعد مضىّ المواعيد القانونية .

(ج) قسم الملاحظين ، ويناط به حركة إعارة الكتب ومساعدة الجمهور فى الوصول الى ما يبحث عنه مع الأستعانة بالمغيرين لهذا الغرض .

(د) قسم المغيرين العربى، وعمـله تدوين البيانات الفنية عن الكتب وإنشاء الفهارس العربيـة والعمل على استكمال النواقص بشرائها أو استنساخها أو تصويرها وعليه الإرشاد الى البحوث الفنية والعلْمية .

(هـ) قسم المغيرين الأفرنجى، وعمله تدوين البيانات الفنية عن الكتب الغربية وإنشاء الفهارس الافرنجيـة والإرشاد الى مواطن البحث والقيام بعمل التوصـية اللازمة عن المؤلفات الجديدة .

(و) القسم الأدبى أو قسم المصححين ، وعمله تصحيح الكتب المقـرر طبعها ، من الوجهتين العلمية والفنية وضبطها وترقيمها وشرح غريبها .

(ز) قسم المطبعة ، ويناط به طبـع ما تقرر الدار طبعه لنشر العلم أو ما يقـدمه الأفراد لطبعه على نفقاتهم ويناط به كذلك نقل المخطوطات القـديمة بالتصوير الشمسى وتجليد الرصيد وترميمه .

القسم الأول

الإدارة والحسابات والمستخدمين

٢ — تدعو أعمال هذا القسم الى الارتياح التام خصوصا اذا لاحظنا أنه يترتب على نجاحه ضبط حركة الوارد للدار من مجلات وكتب وتحف وغيرها وتسليمها للمغيرين فى حينها، وتدبير الأموال اللازمة لترقية دار الكتب واطراد تقدمها واستكمال ما ينقصها .

وقد اتبع هذا القسم فى قيد المكاتبات وحفظها أحدث الطرق المعروفة وهى خطة " شانون " وبها تغير نظام دفاتر القيد بما يضمن الوصول الى أية ورقة بمجرد طلبها .

وبلغ عدد الملفات للمسائل المختلفة ألفًا كما بلغ عدد الافادات الواردة فى هذا العام ٢١٩١ والصادرة ٢٧٩٠

وقد نظّمت مخازن الأدوات الخاصة بالكتابة والطباعة والتجليد والنظافة كما نظمت العهد الشخصية فأصبح بدار الكتب " وحدة مخزن " على أكمل وجه .

ويمسك موظفو الادارة دفاتر خاصة لأجل تنظيم حركة البيع فى مطبوعات الدار .

أما الهدايا فليس لها نظام ثابت فشرعنا فى إيجاده .

وتتولى الآن دار الكتب حفظ ملفات موظفيها وخدمتها وعمال اليومية فيها بما يستلزمه ذلك من البيانات المختلفة .

وقد بلغ عدد الموظفين والمستخدمين والعمال مائة وأربعين : منهم ٢٧ موظفا ثابتا، و ٥ بعقود، و ٧٦ باليومية ما بين مغيرين ومصححين وعمال فى المطبعة وغيرهم، و ٣٢ من الخدم .

كذلك تتولى الدار مسك حسابها بنفسها من سنة ١٩٢٠ حيث اتسعت الحركة الحسابية فيها اتساعا كبيرا لارتباط الدار بكثير من المصالح الأميرية مثل مصلحة الأملاك الأميرية والمديريات فيما يتعلق بادارة حركة أطيانها وتأجيرها ، والمطبعة الأميرية فيما يتعلق بأدوات الطباعة والتجليد ، ووزارة الأشغال فيما يتعلق بأعمال المبانى والكهرباء ، ووزارة المالية فيما يتعلق بالميزانية والشؤون المالية ، ووزارة المعارف فيما يتعلق بالمستخدمين وغير ذلك .

وما فتئت الدار تعمل على تنمية إيراداتها وتقليل مصروفاتها حتى زادت الأولى ٢١١٣ جنيها ونقصت المصروفات ٢٦٥٢ جنيها عن المقدر لها فى الميزانية . وفوق ذلك فقد زادت الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٥٨٤٥ جنيها . ومن ذلك بلغ مجموع الاحتياطى النقدى نحو ٧٠٠٠ جنيه، فقرر المجلس الأعلى شراء سندات بما زاد منه عن ٤٠٠٠ جنيه . وقد اشتريت فعلا فأصبحت قيمة

السندات جميعها التى فى حيازة الدار الى الآن ٤٠٨٦٦ جنيها وأصبح بذلك مجموع الاحتياطى ٤٤٨٦٦ جنيها .

٣ — تختلف دار الكتب عن المصالح الأخرى فى أن أهم مواردها إنما يأتيها من ريع الأطيان الموقوفة عليها . وعلى أنها كذلك ليس لهذه الأطيان إدارة مستقلة تكون مسئولة عن نتائج أعمالها بل تقوم بها مصالح عدة تشترك معا فى الرأى والعمل ، الأمر الذى تضطر دار الكتب من أجله الى السعى لديها جميعا ، تارة بالتوسل وأخرى بالإلحاح للمحافظة على مصالحها ، وكثيرا ماتقوم هى بمباشرة بعض الأعمال بنفسها حيث لاتهتم بها الجهات الأخرى . وقد ترتب على هذا الاشتراك فى العمل أن أصبح للدار نحو ١٠٠٠٠ جنيه متأخرة عند المستأجرين من سنوات مضت ، منها نحو ٤٠٠٠ جنيه لم تترك الدار وسيلة للحصول عليها إلا لجأت اليها حيث انتهى أمرها بتسويتين : إحداهما تمت وهى التى تختص بحساب رستم بك كمال الدين ، والأخرى تحت النظر وهى التى تختص بحساب محمد افندى على عارف . وهناك مبلغ آخر هو ٤٨٥٥ جنيها لا يزال باقيا من متأخرات قديمة ترجع الى العهد الذى كانت إدارة الأطيان وحساباتها موكولة فيه الى وزارتى المعارف والمالية ، ومع أنه رفعت بشأن هذه المبالغ قضايا فان الأمل بعيد فى إمكان حصول الدار على جميع حقوقها نظرا لتهريب الضمانات الأصلية أو إشراك الغير فيها ، أما بقية المتأخرات فمنظور تحصيلها بسهولة .

وهنا لا بدّ لى أن أشير الى الأمر الغريب الذى تبين لى وهو ما جرت به العادة من أن يكتفى فى تأجير أطيان الدار بأخذ ضمانات شخصية دون أن يكون معها تأمين عقارى أو نقدى . وهذا النظام كان متبعا الى عهد تسلمى إدارة دار الكتب . ولقد كان قبول هذا الضمان الشخصى مجردا عن التأمين النقدى أو العقارى المستوفى للاجراءات القانونية هو سبب البلاء الذى حاق بايرادات الدار ، ولذلك نرى من الضرورى وضع شرط فى قوائم المزاد — كما هى الحال فى معاملات الأفراد والدوائر والأوقاف — ينص فيه على تحتيم أخذ التأمين إما نقدا وإما عقارا ، وفى الحالة الثانية لابد من تحرير عقد رسمى بالرهن التأمينى وتسجيله فى قلم رهونات المحكمة المختلطة المختصة وقد أشرنا باتباع ذلك من الآن .

٤ — أطيان الدار : إن اشتراك عدد من المصالح المختلفة فى القيام بادارة الأطيان المذكورة وتعدّد جهاتها وحالة المتأخرات ، كل ذلك قد جعل كثيرا من أولى الرأى ينصحون باستبدال قطعة أرض واحدة بجميع هذه الأطيان المتفرقة على أن تؤخذ من أملاك الحكومة مثلا . وقد اتخذت فعلا بعض الاجراءات للوصول الى هذه الغاية . على أننا نرى أن المزايا التى يمكن أن تترتب على هذا الاستبدال ، وهى سهولة الادارة مع التوحيد ، هى مزايا وهمية إذا ما نظرنا الى المسألة من وجهتها العملية . لأن هذه المزايا لا تتحقق إلا اذا كانت دار الكتب تتولى زراعتها بنفسها وهيهات أن يتيسر لها ذلك إلا بانشاء إدارة زراعية كبرى لاتغامر الدار فى القيام بها ، وإذ ذاك

ستضطر الى تأجيرها صفقة واحدة أو صفقات كبرى كما هو حاصل الآن ولا تجد من عدم التزاحم من جانب كبار المستأجرين إلا خسارا .

وأما مزايا التوزيع وترك الأطيان كما هى فانها تظهر أولا : من كثرة المزايدين فى التأجير، ثانيا : من تدرج العطاءات تدرجا وصل فى بعضها الى ١٥ جنيها و ١٦ جنيها للفدان الواحد . وقد دلت التجارب التى لجأت اليها دار الكتب على أن تدخلها فى كل مايتعلق بتأجير أطيانها، وتحصيل متأخراتها، وتسوية أعمالها المختلفة ، قد عاد بأكبر الفوائد عليها . ولذلك عوّلنا على أن تقوم الدار دائما بأداء هذه الأعمال بنفسها مع الاستعانة بالآراء الفنية المحضة من جانب مصلحة الأملاك أو وزارة الزراعة عند الحاجة، ولكن يجب لتسهيل مهمة دار الكتب فى هذا الموضوع أن تنشأ فيها وظيفة لمهندس زراعى وأخرى لكاتب خاص لأعمال الزراعة علاوة على وظيفة معاون الادارة الحالى الذى كان لقيامه بأعماله على خير ما يرجى أكبر مشجع للدار فى القيام بمهام أطيانها بصفة مباشرة حيث رأت عمل المصالح الأخرى لها غير كاف .

وقد ترتب على زيادة اهتمام الدار بشأن إيجارات الأطيان وحسن التفات معاون الادارة فيها أن ارتفعت قيمة هذه الايجارات ارتفاعا كبيرا هذا العام . مثال ذلك ماحصل فى جهات إكوة، فانها كانت مؤجرة بسعر الفدان ٣ جنيهات و ٢٥٠ مليما فأصبحت أجرتها السنوية ٦ جنيهات و ٤٠٠ مليم .

وأبو القراميط كانت أجرتها ٤ جنيهات و ٥٠٠ مليم فأصبحت ٧ جنيهات و ٨٠٠ مليم .

وشلقان كانت أجرتها ١٢ جنيها فأصبحت ١٤ جنيها و ٦٠٠ مليم .

على أنه اذا رئى ضرورة الاستبدال لغرض توحيد الأطيان فإننا نشير بأن تستبقى دار الكتب بعض الجهات مثل دروه (٤٩١ فدانا) والمناشى (١٢٢ فدانا) والجلاتمه (٢٨ فدانا) والطرفاية (٧١ فدانا) وبمها (٤٢ فدانا) وبابل وكفر الحمام (٩٧ فدانا) والزرقا (٢٥٣ فدانا) وإكوه (١٨٧ فدانا) ومجموعها ١٢٩١ فدانا . وذلك لقربها من القاهرة من جهة ، ولأنها من جهة أخرى تكاد تعتبر تفتيشا قائما بذاته لتجاورها ولجودة تربتها وارتفاع إيجارها بالنسبة الى غيرها من أطيان الدار . كذلك يصح أن تستبقى أطيان الطويرات بقنا وهى ١٤٠ فدانا لما لها من المزايا الخاصة . وأما ما بقى وهو أطيان منشاة جريس (١٥ فدانا) وشطانوف (١٤ فدانا) ودفره (٢٢ فدانا) وأبو القراميط وكفر سلامة (٤٣ فدانا) والنبيرة (٦٢ فدانا) والحجر المحروق (٦١ فدانا) وعزبة شلقان (٣١ فدانا) فيمكن أن يستبدل بها قطعة من أطيان مصلحة الأملاك بالسنطة مثلا ، وبذلك نكون قد جمعنا بين مزايا الفكرتين : فكرة التوحيد ، وفكرة التوزيع . وعلى كل حال فلا مناص من فتح اعتماد خاص لتعيين العمال المتقدم ذكرهم لتباشر الدار تأجير أطيانها وتحصيل إيجارها بنفسها مع استبقاء المساعدة فقط من جانب الادارة ومصلحة الأملاك عند الحاجة وسنعرض ذلك فى مشروع الميزانية المقبلة .

٥ — هذا ولدينا فكرة لا نرى بدّا من إثباتها هنا وهى إعفاء الدار من الأموال المقررة سنويا على أطيانها وقدرها نحو ٢٥٠٠ جنيه وذلك لأن دار الكتب مصلحة عامة تقوم بأجل الخدمات العلمية للبلاد بدون مقابل . فاذا أعفيت من هذا المبلغ خصص مبدئيا لما يلزم للأطيان من الاصلاحات مثل بناء عزب ، وعمل مصارف ، ووسائل رى من توابيت ووابورات ونحوها ، مما يرغب الجمهور فى الإقبال عليها و يزيد فى إيراداتها .

كذلك نرجو أن توافق وزارة الأوقاف على زيادة الاعانة الى ٥٠٠ جنيه كما كانت مقررة من قبل بدلا من ١٥٠ جنيها التى تدفعها الآن .

وسنعمل بقدر الطاقة على تسهيل السبيل لهذين الأمرين معا .

القسم الثانى

قسم الأمناء

٦ — الأمناء : هؤلاء هم ثلاثة فقط يساعدهم نفر من السعاة وعمال اليومية فى أعمالهم المتنوعة التى أهمها ترتيب الرصيد وصيانته ، وتسلم ما يستجد منه يوميا ، وتدبير المكان اللازم له ، وتسلم المطبوعات المعدّة للبيع ، وتنظيم مخازنها ، ومباشرة حركة بيعها . وفى عهدتهم خزائن الرصيد ومعرض المصاحف والخطوط والنقود . ومن أهم أعمالهم تنظيم حركة الانتفاع بكتب المطالعة وتلبية طلبات المستعيرين وتقديم مايلزم من الكتب للغيرين لعمل الفهارس ، أو لنقل أسمائها الى السجلات الجديدة ، وتغيير أرقامها ، كما يقدّمون كتب المراجعة للمصححين . وقد اتسعت لديهم حركة الأعمال بسبب بيع المطبوعات ، وقيد الاستعارات ، وتسجيل الكتب المحتاجة الى التجليد ، والتأشير على " الفواتير " بتسلم كتبها وتطبيق أوصافها على ما هو مدون بسجل اليومية ، ومراجعة ختمها ، وعدّ ألواحها وخرائطها ، ومراقبة وضعها فى أماكنها ، و إعطاء رخص الخروج للكتب الخصوصية وللكتب التى تعار فى الخارج .

٧ — رصيد الكتب : بلغ مجموع الرصيد فى نهاية سنة ١٩٢٤ عدد ١١٣٠١٧ مجلدا منها ٥١٦٩٧ عربية وشرقية و ٦١٣٢٠ أفرنجية . فكانت زيادته فى سنة ١٩٢٤ بمقدار ٣٩٦٢ مجلدا .

من هذه الزيادة ١٥٣٨ فى القسم العربى منها ٩٠٠ بالشراء و ٦٣٨ هدية ، وتفصيلها ١٢٣٤ مجلدا مطبوعا و ١٦٠ مخطوطا و ١٣١ مصوّرا بالفوتوغراف . أما الفرع الشرقى فقد زاد بمقدار ١٣ مطبوعا تركيا .

وبلغت الزيادة فى القسم الافرنجى ٢٤٢٤ مجلدا وكلها مطبوعة منها ١٦٠٩ بالشراء و٨١٥ هدية. وهى فى مجموعها زيادة قليلة اذا قورنت بمثلها فى سنة ١٩٢٣ حيث بلغت ٤٥٥٨

ثم اذا قارنا بين الكتب العربية الواردة فى سنة ١٩٢٤ وبين الوارد منها فى السنين الثلاث الماضية نجد النقص كبيرا . فقد بلغت زيادة الرصيد فى سنة ١٩٢١ ، ٥٢٠٧ مجلدات . وبلغت فى سنة ١٩٢٢ ، ١٥٦٠ مجلدا وفى سنة ١٩٢٣ ، ١٩٣٠ مجلدا . وذلك يرجع الى أنه فى سنة ١٩٢١ أهدى السيد حسين الحسينى بك نجل المرحوم السيد أحمد بك الحسينى الى دار الكتب نحو ٤٥٠٠ مجلد من الكتب التى وقفها والده ، وفى سنة ١٩٢٢ أضيف على الرصيد نحو ٥٠٠ مجلد من مكتبة القسم الأدبى المنقولة من المطبعة الأميرية ، وفى سنة ١٩٢٣ زاد ورود الكتب الفوتوغرافية الموصى عليها من الخارج كما زاد عدد المخطوطات التى ترد مصادفة : فقد بلغت الأولى فى السنة المذكورة ٢٩٠ وبلغت الثانية ٣٥٦ مجلدا . غير أنه بضم سنة ١٩٢٤ الى السنوات الثلاث التى سبقتها نجد أن رصيد الكتب زاد بدرجة محسوسة فى مدى هذه السنوات الأربع عنه فى السنوات الأربع السابقة ، فقد كان الوارد منها فى هذه ٣٥٣٠ فأصبح فى تلك ٩١٨١ ولعل ذلك يرجع الى نمو النهضة العلمية فى مصر ، وظهور أثرها فى كثرة مايطبع من المؤلفات فى فروعها المختلفة ، كما أنه يرجع الى الإكثار من استيراد نوادر الكتب العربية المخطوطة أو نقلها بالتصوير الشمسى فى مختلف مدن العلم كالأستانة وباريس ولندن . وقد أصبحت دار الكتب باحتوائها عليها فى درجة كبرى من ثروة المادة العلمية .

وقد امتازت سنة ١٩٢٤ عما قبلها باضافة أعظم أثر تاريخى عربى وهو جزء من كتاب الجامع فى الحديث للامام ابن عبد الله بن ذهب بن مسلم الفهرى القرشى الذى سبق الكلام عليه فى تقرير السنة الماضية . وهو الآن تحت نظر الجمهور فى قاعة المعرض بالدار .

أما القسم الافرنجى فقد كانت زيادته فى السنين من ١٩١٧ الى ١٩٢٤ هى على التوالى : ١١٤٠ و٢١٧٣ و٧٢٠ و٩٩٦ و١٦٩٢ و١٦٦٦ و٢٦٢٨ و ٢٤٢٤ فيتضح أن الزيادة كانت فى السنوات الأربع الأخيرة ٨٤١٠ على حين أنها كانت فى التى قبلها ٥٢٢٩ وهى نتيجة مباشرة على العموم . وكان للزيادات غير العادية أسباب خاصة وهى شراء مكتبات صفقة واحدة أو قبول هدايا جملة واحدة .

ودار الكتب الآن تبذل مجهودا للتوصية على الكتب ولم تعد تنتظر مايعرض عليها كما كان الحال قديما . وقد حصل اتفاق مبدئى على شراء مكتبة العمرى آل فاروق . وهى مجموعة ثمينة من المخطوطات والكتب النادرة تبلغ قيمتها نحو ألف جنيه على الأقل .

وبمناسبة الهدايا التى ترد الى دار الكتب نشير هنا مع الثناء العظيم الى أن حضرة صاحب السمو الأمير يوسف كمال قد أسدى الى الدار يدا بيضاء بأن أهدى اليها فى شهر ديسمبر سنة ١٩٢٤ ومايليه

مجموعة نفيسة من الخرائط والأطالس القديمة ذات القيمة العظيمة كما أهدى اليها مجموعة أخرى من الكرات الأرضية والسماوية من صنع القرون الوسطى لا يقل تقديرها عن ثمانية آلاف جنيه . وقد عملت لها الخزانات اللازمة لحفظها، وعرضت على أنظار الجمهور فى أظهر مكان من الدار .

٨ — مخزن الرصيد : هذا المخزن فى القسم الشرقى من الدار، ومساحته تبلغ نحو ٥٤٠ قدما مربعا ، وبه ٢٩٠ خزانة حديدية من طراز أوربى محكم الصنع ؛ وقد امتلأت كلها بسبب الزيادة المطردة فى الرصيد كل عام . فشرعت الدار فى التوصية على عدد آخر من مثل هذه الخزانات بواسطة وزارة الأشغال لوضعها فى القاعتين البحريتين للمخازن، وقد كان الرجاء معقودا أن تتم وزارة الأشغال عمل هذه الخزانات فى هذا العام والذى بعده كما وعدتنا رسميا بذلك ولكنها كتبت لنا أخيرا بأن المالية لم توافق على هذا الاعتماد . واذا فلا مناص من طرح هذه المسئلة أمام المجلس الأعلى عند نظر الميزانية المقبلة إذا لم تنجح المساعى لاتمامها قبل ذلك .

وبسبب هذا الضيق احتالت الدار لايواء الزائد عن الخزانات الحديدية فأنشأت خزانات أخرى ذات جوانب وأبواب من الخشب الأبيض بدون زجاج يكشف ماتحتويه ،ثم أقامتها فى الممشى الموصل لغرفة المطالعة على الجانبين لعدم وجود أماكن فى الداخل ووضعت فيها الدوريات . وهناك خزائن أخرى خشبية من هذا النوع تقريبا نقلت اليها الكتب التركية والفارسية وبعض الفنون العربية التى يندر طلبها وهى موجودة الآن بغرفة الأمناء . وفوق ذلك فقد فصلنا من مخازن بيع المطبوعات جزءا لحفظ كثير من المصاحف والخرائط التى تقل حاجة الجمهور إليها . ومع كون هذا العمل قد اقتضته الضرورة إلا أنه لا يصح الاستمرار عليه مدة طويلة لأن الخزائن الخشبية الحالية لا تفى بصيانة الكتب اذ هى ليست محكمة الأبواب كالخزائن الحديدية بل تتخللها الأتربة أثناء كنس الطرقات صباح كل يوم رغم موالاة تنظيفها .

وكذلك قد ضاق مخزن الجرائد الافرنجية بما فيه من أطالس وغيرها ، ولم يعد به مكان خال لما جد منها فى عامنا هذا ، ومن أجل ذلك سننقل مجموعات الأطالس الى المكان الذى كانت تشغله ورشة التجليد (بعد نقلها الى مكانها بالمطبعة) وتستقل مجموعات الجرائد بمكانها . وبذلك يكون كل قسم قد انفصل عن الآخر وذلك مما يدعو الى تنظيمه وسهولة تناوله .

وسنوصى على عمل خزائن أخرى لوضع كتب المراجعة فيها بقاعة المطالعة لفائدتها المزدوجة ، أولا لتقرب تلك الكتب من متناول أيدى الجمهور، وثانيا لتخفف من ازدحام المخازن .

هذا ولا بد من التفكير من الآن فيما سيؤول اليه أمر الرصيد وضيق أمكنته فى المستقبل . فان توقع زيادته المطردة كل عام يدعو الى تهيئة المكان اللازم لوضع خزانات الكتب ، ولأنها ثقيلة الوزن جدا قد يخشى مع طول الزمن على الأسقف الموضوعة عليها ، ولو أن الدار كانت تشغل

الدور الأرضى لما خفنا سوء المغبة . ويستحسن فى هذه الحالة أن ينظر منذ الآن فى تدبير مكان آخر لدار الكتب يصح أن يبنى خصيصا لها ، أو أن تنقل دار الآثار الى جهة أخرى — وهذا هو الأوفق والحل المعجل — وبذلك تنفرج الأزمة عن دار الكتب فينقل كثير من الأثقال الموجودة الآن فى الدور العلوى الى الدور الأرضى وتعد أمكنتها للجديد من الخزائن والكتب المستقبلة . فاذا لم يكن كل ذلك ممكنا فى الوقت الحاضر فلا أقل من أن تخلى دار الآثار — خصوصا بعد انتقالها الى وزارة المعارف — بعض الحجر الغربية الزائدة عن حاجتها للانتفاع بها فى سد حاجة دار الكتب .

٩ — قاعة المعرض : وكما ضاقت مخازن الرصيد بكتبها ضاق المعرض بمعروضاته ، ولذلك طلبنا من وزارة الأشغال فتح باب كبير فى الحائط الشرقى يوصل الى مكان فسيح مكشوف وغير منتفع به الآن لضمه إليه . وأشرنا بعمل الشبابيك الحديدية والخشبية اللازمة له حتى يتسع المعرض ويوضع فيه ما جد ويجد مما يجب عرضه على أنظار الجمهور من تحف ومخطوطات ثمينة ونحوها . ووزارة الأشغال الآن تعمل التصميمات والمقايسات اللازمة لإتمامه ولكن لا نعلم بالضبط كم يلزم من الزمن لانجازه بعد أن عوقتنا الظروف عدم التعويل على شىء الا حين تمامه .

١٠ — تجليد الرصيد : كانت حركة التجليد فى سنة ١٩٢٤ بطيئة بسبب اشتغال الورشة بتغليف الكتب التى تقوم بطبعها المطبعة للدار وللأفراد فلم يزد ما عملته عن ٣٤٢٠ مجلدا ولكننا زدنا بعض العمال حتى تزيد عملية التجليد صيانة للرصيد .

١١ — كتب البيع : كانت المطبوعات المعدة للبيع بدار الكتب الى عهد قريب قليلة العدد ، فلم يكن لها مخازن منظمة حتى طبع ٣٠٠٠ نسخة من كل جزء من أجزاء صبح الأعشى الأربعة عشر و ٢٦٠٠ نسخة من كل من كتابى التاج والأصنام و ٢٠٠٠ نسخة من كل جزء من أجزاء كتاب الإحكام الأربعة و ٢٠٠٠ نسخة من كل جزء من أجزاء كتاب الطراز الثلاثة و ٣٠٠٠ نسخة من كل جزء من أجزاء كتاب الاعتصام الثلاثة و ٢٠٠٠ نسخة من الجزء الأول من كتاب الخصائص . فازدحمت المخازن بمطبوعاتها وكان لا بد من النظر فى توسيعها أو تخفيف عبئها . فرئى بيع الكتب المطبوعة فى المطابع الأهلية صفقة واحدة بالمزاد العلنى نظرا لكساد سوقها ، وتخفيفا عن المخازن ، وإخلاء لمحل توضع فيه الكتب الجديدة من الطبعة الأميرية مثل أساس البلاغة ونهاية الأرب وعيون الأخبار . وفعلا تم بيع كتب الإحكام والطراز والاعتصام وبعض نسخ من كتاب الخصائص بتاريخ ٧ سبتمبر سنة ١٩٢٤ ، وعملت فى المخزن تراكيب خشبية رتبت فيها كل المطبوعات الباقية والمصحف الشريف وأصبح المخزن متسعا نوعا ما لما يتم طبعه من الكتب الحديثة .

١٢ — المصحف الشريف : تم طبع هذا المصحف وتجليده فى أوائل سنة ١٩٢٥ ووردت أول رسالة منه فى ٤ فبراير سنة ١٩٢٥ وبلغت نسخه ٤٦٥٠ منها ٤٣ مذهبة ، أهديت الى الوزراء

والكبراء فى الأمة كما أهديت عدّة نسخ أخرى من المجلدة بالتيل الى أهـل الرأى والنظر فى البـلاد والباقى عرض للبيع على الجمهور بثمن خمسين قرشا فأقبلوا عليه بشغف ولم يبق منه الا نسخ معدودة.

١٣ — ترتيب المخزن — لا بدّ من الاشارة الى أن ترتيب كتب الرصـيد بالمخزن ليس ممـا تغتبط به دار الكتب فى العصر الحاضر، وذلك لأنه قد روعيت فيه الطريقة الألمـانية القديمة وهى وضع الكتب فى الخزانات بحسب فنونها حتى يكون المخزن صورة للفهرس . وهـذه طريقة تمسك الألمـانيون بها كثيرا نظرا لمـا تحدثه من حسن الأثر فى نفس الناظر الى المخزن : فيرى كتب الطب مثـلا كلها موضوعة بعضها الى جانب بعض ، وكتب الحقوق والتـاريخ والأدب وغيرها كذلك . وهـذا النظام مقبول فى دور الكتب الصغيرة المحـدودة الوارد ، ولكنه لا يناسب الدور الكبيرة : لأنه لايتيسر دائما أن يُترك محل كبير خاليا عقب كل قسم لوضع الجديد منه بجانب القديم ، فيضطر الأمناء الى ترحيل الأقسام من جهة الى جهة ، أو فصـل أجزاء بعض الأقسام عن أصلها ، فيترتب على ذلك ارتباك مسـتمر . وفضلا عن ذلك فالطريقة المتبعة عيب جوهرىّ آخر وهو أنها لم تراع ما يسمى بمسألة الأحجام اذا استثنينا الكتب ذات الحجم الكامل ، فهذه قد استبعدت بالكلية من المخـزن ذى الخزائن الحديدية ووضعت فى مكان آخر بصرف النظر عن ترتيب العـلوم والفنون مع بقاء أرقامها متصـلة بعلم معين وعدم وجود صلة بينها تميزها فلا يمكن الاهتـداء اليها الا بطريق الاستقراء .

يجد الناظر الآن الى المخزن كتبا صغيرة الى جانبها كتب كبيرة ، وأخرى من الكبيرة موضوعة بالعرض الى جانب الصغيرة ، مع أن الرفوف جميعا قابلة للتحرك فى الخزائن الحديدية التى اقتنتها الدار بثمن عظيم لمزاياها هذه . وبذلك قد ضاع مكان فسيح كان من الممكن الانتفاع به لو روعيت نظم الأحجام . وقد حاولنا أن نوجد شيئا من هذا النظام فى بعض الفنون كالطب مثلا مراعين طرقا متوسطة تجمع بين بقاء تقسيم الفنون على حاله ومراعاة الأحجام الى حدّ ما اقتصادا للامكنة كالمتبع فى ألمـانيا نفسها ، فكانت التجربة خيبة محققة . وذلك لأن واضعى النظام القديم لم يكونوا يحسبون أىّ حساب للأحجام ، وبمـا أن قواعد إدارة دور الكتب تقضى باتقاء التغييرات الجوهرية الكبرى ما أمكن خشية تعطيل الانتفاع بالكتب ، ونظرا لاشـتغال جميع المغيرين الآن بترتيب الفهارس وإنشاء الجـديد منها ، وبأعمالهم اليومية لم نر بدّا من مراعاة الأناة والصبر على هذه الحالة حتى يتم عمل الفهارس التى تساعد حتما على القيام بأمر التغيير المطلوب .

ومن عيوب طريقة ترتيب المخزن بحسب الفنون والعلوم المختلفة أن أرقام الكتب لابد أن تسبق أو تلحق ببعض حروف يرمز بها الى اسم الفن فى الكتب الأفرنجية وبكتابة الاسم كاملا فى الكتب العربية ممـا جعل التقسيم الآن إلى ٩٠ طائفـة من الأرقام كلها تبتـدئ من رقم ١ الى تمـام عدد الكتب فى الفن . وهذا يجعل استخراج أىّ كتاب غير ميسور إلا على من درس رسوم المخزن درسا

عمليا تاما مدة من الزمن . وبطبيعة الحال لا يمكن الجزم بأن تقسيم الفنون والعلوم الى عدد معين أمر يجمع عليه كثير من الناس ، وكل يوم يمكن اقتراح أقسام جديدة وهو ما حصل بالفعل فى دار الكتب المصرية . فقد زيد عدد العلوم والفنون ، لا فى الفهارس وحدها بل فى المخزن أيضا . وقد لا يتفق ثلاثة من الناس فى إدخال كتاب معين تحت قسم مخصوص : يرى هذا المغير أن يضعه فى قسم ثم يرى ثان أنه أحق بقسم آخر ويرى الثالث له قسما يخالفهما وهكذا ، ولذلك كثيرا ما وضعت نسختان أو ثلاث نسخ متوالية الورود من كتاب واحد فى أقسام مختلفة . ولو اقتصر هذا العمل على الفهرس وحده لما كان الضرر بالغا ، ولكنه يشمل تغيير مكان الكتاب ورقمه فى المخزن فاذا تكرر هذا العمل من وقت لآخر فانه يكون عظيم الضرر ويسبب الاضطراب فى أعمال المخزن وفى دفاتر الرصيد والجرد . لذلك لا بد من النظر فى تنظيم المخزن تنظيما جديدا يتفق وحسن الترتيب الحديث بمراعاة الأحجام وحدها دون التقيد بالفنون والعلوم . لأن المخزن فى دور الكتب الكبرى ليس للجمهور بل هو للعمال أما الجمهور فله الفهارس وحدها . ومن المعلوم أن ترتيب الأحجام لا يقتضى التقسيم لأكثر من خمسة أو ستة أقسام على الأكثر يأخذ كل منها رقما خاصا أو يتبع نظام التسلسل مع ترك فراغ لأكبر عدد يمكن الحصول عليه فى المستقبل والابتداء بالأحجام الكبيرة ، قليلة العدد ، مع التدرج كما هو متبع فى أكثر دور الكتب فى الغرب وذلك مع جواز إعطاء أرقام خاصة للمخطوطات أو النفائس على العموم .

١٤ — المعرض : يشتمل المعرض على مجموعة نفيسة من المخطوطات فى القرن الأول والثانى من الهجرة وهى إما على ورق البردى ، وإما على الجلود ، أو العظام ، أو الخشب ، أو الأحجار ، أو الفخار مما كان مستعملا فى سالف الأزمان . وأقدم المعروضات قطعة من البردى تاريخ كتابتها سنة ٨٧ هجرية

ويشتمل كذلك على طائفة من المؤلفات العربية المكتوبة فى القرنين الثالث والرابع ومجموعة أخرى بخطوط مؤلفيها . وفيه مجموعة من مصاحف القرآن الكريم ليس فى الوجود ما يضارعها فى شىء من أوصافها . هذا الى ما فيه من المؤلفات الفارسية والتركية الأثرية ، ومن النقود الاسلامية النادرة .

وقد بلغ عدد زائرى المعرض فى سنة ١٩٢٤ ، ١٠٨٩٠ شخصا منهم ٨٨٥٢ من الوطنيين و ٢٠٣٨ من الأجانب .

١٥ — النقود : وبمناسبة النقود نذكر أنه يوجد بدار الكتب مجموعة من النقود والأنواط العربية تبلغ حوالى ٥٠٠٠ قطعة بين ذهبية وفضية ونيكل ومعدن وبرنز ونحاس وزجاج بعضها موضوع فى دولاب بالمعرض ، والآخر فى خزانة حديدية ذات مفتاحين أحدهما مع الأمين والآخر مع المغير العربى الأول . ولهذه المجموعة فهرس مطبوع بانجلترا سنة ١٨٩٧ من عمل مستر ستانلى لين بول . وكانت غير مقيدة فى عهدة الأمين فشرع فى عمل سجل لها مثل كتب الرصيد مبين فيه وصف كل قطعة ، ونوع

معدنها، وتاريخ ضربها، والرقم الجديد، مع رقم الفهرس المطبوع . وقد تم حصر ٣٨٦٧ قطعة لغاية ١٥ فبراير سنة ١٩٢٥ ثم وقف العمل بعد ذلك لمرض أمين الدار مدّة تزيد عن أربعة أشهر . وسيستأنف فيما بعد لاتمام إنجازه ويكون من المستطاع تحديد كميتها، وفرز كل نوع منها على حدته، فى حين أنها تكون كلها فى عهدة الأمين .

القسم الثالث

قسم الملاحظين

١٦ — الملاحظون هم حلقة الاتصال بين الجمهور ودار الكتب، وعليهم حفظ النظام فى قاعة المطالعة، وفى غرفة الفهارس، وتسهيل البحث والمراجعة على الباحثين فيها . وعليهم تسلم جميع طلبات الاعارة، وتسليم الكتب للمستعيرين، وأخذها منهم لتوصيلها الى الأمناء . وفى عهدتهم فهرس البطاقات المعروض للجمهور .

ومن أعمالهم قيد جميع الكتب الجديدة التى تصل بطاقاتها اليهم فى دفترين خاصين بهما، أحدهما عربى والثانى أفرنجى، ويعرضان على الجمهور فى قاعة المطالعة بصفتهما ملحقا للفهارس .

وعدد الملاحظين خمسة يساعدهم عدد من السعاة وعمال اليومية .

١٧ — حركة المطالعين والزوار : بلغ عدد المترددين على غرفة المطالعة بدار الكتب فى هذا العام ٤٤١٩٥ مطالعا وبلغ ما أعير لهم من الكتب بداخل الدار ٥٥١٥٢ مجلدا عدا ما ورد من الطلبات الأخرى للكتب التى لا يمكن إعارتها إما لقدمها وإما لتفكك أوراقها، أما عدد زائرى المعرض وبيانهم فقد ورد فى بند ١٤ هنا .

وبلغ عدد المستعيرين فى الخارج ١٠٣٣ مستعيرا منهم ٧٤٢ بضمانات و ١٨٠ بتعهدات و ١١١ بتأمينات .

وبلغ عدد ما أعير من الكتب فى الخارج ١٣٧٩٧ مجلدا .

هذا ويمكن القول بأن أكثر أيام الأسبوع عملا هى أيام الخميس والجمعة والأحد ففى اليومين الأولين يكثر عدد المطالعين من طلبة الجامع الأزهر والمدارس على اختلاف طبقاتها وموظفى الحكومة والهيئات الوطنية . وفى يوم الأحد يكثر تردد مستخدمى المحال التجارية من الوطنيين والأجانب لخلوهم من الأعمال . وقد كان نوفمبر هو الشهر الذى استعمل فيه أكبر عدد من الكتب (٧٧٦١) كما كان أكتوبر هو الشهر الذى بلغ فيه عدد المترددين أقصاه (٤٨٥٣) وأقل الأشهر هو إبريل، وقد بلغ فيه عدد المترددين ١٨٢٦ وبلغت الكتب ٣٩٤٩

وهاك تفصيلا لأشهر السنة وبيانا للاشخاص المترددين فيها والكتب التى استعيرت فيها فى الداخل والخارج :

الأشهر	الكتب			الأشخاص المترددون		
	داخلية	خارجية	مجموع	صباحا	مساء	مجموع
يناير	٥١٣٠	٨٩٨	٦٠٢٨	١٣٦١	٢٥٣٧	٣٨٩٨
فبراير	٥٤٤٩	١١٨٤	٦٦٣٣	١٤٨٤	٢٥٩٨	٤٠٨٢
مارس	٤٥٧٧	١١٣٨	٥٧١٥	١٢٤٠	٢٢٠٢	٣٤٤٢
أبريل	٣٠٧٥	٨٧٤	٣٩٤٩	١٥٤٥	٢٨١	١٨٢٦
مايو	٣١٣١	٩٧٨	٤١٠٩	١١٨١	١١٩٠	٢٣٧١
يونيه	٣٢٥٢	١٢٦٧	٤٥١٩	٢٠٩٢	١٣٤٨	٣٤٤٠
يوليه	٤١٢٠	١٣٩٧	٥٥١٧	٢١١٤	١٥٣٠	٣٦٤٤
أغسطس	٤١٣٥	١٢١٣	٥٣٤٨	١٨٦٢	١٥١٠	٣٣٧٢
سبتمبر	٤٦٧٩	١٢٥٦	٥٩٣٥	٢١٤٣	١٧٨٠	٣٩٢٣
أكتوبر	٦٣٢٣	١٢٤٦	٧٥٦٩	٢٣٥٩	٢٤٩٤	٤٨٥٣
نوفمبر	٦٤٠٤	١٣٥٧	٧٧٦١	٢١٠٦	٢٥٥٧	٤٦٦٣
ديسمبر	٤٨٧٧	٩٨٨	٥٨٦٥	١٧١٥	٢٩٦٦	٤٦٨١
المجموع الكلى ...	٥٥١٥٢	١٣٧٩٦	٦٨٩٤٨	٢١٢٠٢	٢٢٩٩٣	٤٤١٩٥

١٨ — قاعة المطالعة : كان للمطالعة قاعة واحدة ثم أضيف اليها أخرى للمطالعة الافرنجية ولكنا رأينا الاكتفاء بالقاعة الكبرى توحيدا للمراقبة، وتسهيلا للتدقيق فى الملاحظة . ولأن القاعة الأخرى لا يوجد بها فى أغلب الأوقات الا عدد قليل فيختص بمراقبتهم أحد الملاحظين بينما تمتلئ القاعة الكبرى بحيث لا يكفى ما فيها من المقاعد لجمهور المطالعين . فنقلت اليها مقاعد القاعة الأخرى . وخصص الصف الأول من مناضدها لمطالعة الكتب الافرنجية، كما تقرر ألا يستعمل النساخون سوى الصف الأخير . وبذلك أمكن أن تخصص تلك القاعة بأعمال الفهرس الافرنجى التى كان من المتعذر البدء فى تنظيمها قبل إيجاد المكان اللازم لتوزيع البطاقات وترتيبها فاذا انتهى الفهرس ننظر من جديد فى إلحاق هذه الغرفة بقاعة المطالعة الكبرى أو إضافتها الى المخزن .

١٩ — نظام الاستعارة : قد أصبح التردد على قاعة المطالعة مباحا بدون حاجة للحصول على تصريح خاص . ولكن هذا التصريح واجب حتما فى الاستعارة خارج الدار وهو لا يعطى الا بشروط تأمن بها الدار عاقبة الاعارة . وسواء أراد الشخص الاستعارة داخل قاعة المطالعة أو خارجها فانه يجب عليه أن يقدم طلبا بذلك على استمارة خاصة يختلف نصها بحسب ما اذا كانت الاستعارة

خارجية أو داخلية ولم يكن بأيهما مميز يظهر إحداهما عن الأخرى لأول نظرة . فميزنا بينهما بطبع خط كبير أحمر على ورقة الاستعارة الخارجية لاستلفات النظر اليها تخفيفا على الملاحظين والأمناء . وكانت الاستمارات تقدم الى الملاحظ فيرسلها الى الأمين . وهذا يحفظ الاستعارات الخارجية ويرسل الكتاب مع أحد السعاة ويرفقه بتصريح الخروج به من الدار ليسلم الى البواب . وكان من المحتمل أن يتسلم الكتاب شخص آخر غير المستعير . لذلك فحصنا كثيرا من الوسائل الأخرى وقررنا أن يبرز الطالب للملاحظ رخصته المخول بها الاستعارة حتى يتأكد هذا من شخصيته عند الطلب وعند تسلم الكتاب وقد أنتجت هذه الطريقة نظاما استراح اليه جميع الأمناء والملاحظين والجمهور لأن ملازمة الرخصة لصاحبها لحين التسليم تضمن تمكن الملاحظ من تحقيق شخصية المستلم . كذلك قررنا وضع إمضاء الملاحظ على كل استعارة وكل تصريح بالخروج حتى يثبت أنه هو الذى تولى أمر التسليم بنفسه كما هو واجب بحسب النظام المتبع .

هذا وبالنسبة للاستعارات الداخلية التى يجب فيها بيان رقم جلوس المطالع فى قاعة المطالعة رأينا تسهيلا لحفظ إيصالات الاستعارة وردّها لأصحابها بعد ردّهم الكتب أن نوجد صندوقا صغيرا ذا خانات مربعة على كل خانة رقم وذلك بقدر عدد أماكن الجلوس فى القاعة لتوضع فى كل خانة الايصالات الخاصة بصاحبها وقد ترتب على ذلك تسهيل مهمة الملاحظين تسهيلا كبيرا .

٢٠ — عرض الكتب الجديدة : ما كان الجمهور ليطلع على الكتب الجديدة إلا إذا طلبها بعد أن يطلع على أسمائها فى دفتر قيد الكتب الجديدة ولذلك رأينا عرض هذه الكتب على الجمهور فى دواليب زجاجية وضعناها بقاعة المطالعة فى مكان ظاهر . وجعلناها تحت مراقبة عامل خاص وهى لا تعار ما دامت معروضة ومدّة العرض خمسة عشر يوما .

القسم الرابع

قسم المغيرين العربى

٢١ — المغيرون هم أول من يتسلم المجلات والكتب من قسم الإدارة والحسابات فيراجعونها ويرتبونها ويسجلونها فى دفاترهم — بعد أن يقسموها فنيا على مختلف العلوم والفنون — ويكتبون الجذاذات اللازمة لكل كتاب لتضم الى فهرس البطاقات العام . واليهم يرجع الباحثون فيما يشكل عليهم من المسائل التى تحتاج الى الإرشاد الفنى لتسهيل الاطلاع . وفوق ذلك فانه يناط بهم جميع أعمال الفهارس من إنشاء الجديد وتكميل القديم منها وتصحيحها على العموم ونقل الكتب من علم الى علم ووضع أرقامها .

ويناط بهم كذلك فحص الرصيد لاستكمال الناقص منه وفحص الكتب الجديدة التى تعرض على الدار لشرائها وتقويمها وغير ذلك من الأعمال الفنية .

ومهمتهم أشق كثيرا من مهمة غيرهم لأن مجموعة الكتب والمخطوطات القديمة وبعض الحديث منها ليست فى الغالب مما يسهل إدراك كنهه إذ كثير منها لا يعرف فيه اسم الكتاب أواسم المؤلف بوضوح ، وكثير منها لا يمكن أن يفهم من اسمه ما هو موضوع الكتاب لأنه لم تجر العادة بذكر الموضوع بل جرت بذكر أسماء تبتكرها قرائح الكتاب يبتدعونها من باب الحليـة أو المجاز أو التبرك أو غير ذلك . وكثيرا ما يجدون صعوبات فى قراءة الخطوط وتعرف الأجزاء الناقصـة من الكتب وربما اضطروا لتصفح الكتاب كله لمعرفة موضوعه وغير ذلك ممـا لايمكن أن يتصوره إلا من يكابد هذه المسائل شخصيا .

٢٢ — الفهارس العربية : الفهارس مفاتيح دور الكتب وبدونها لا يتسنى للجمهور أن يعلم ما تحتويه تلك الدور من نفائس ، واذا علم بها من أىّ طريق فلا سبيل للوصول الى الكتب التى يطلبها إلا بالفهارس . وهـذه على جملة أنواع ، أحدثهـا وأكثرها وفاء بالغرض هو فهرس الرقاع أو الجذاذات أو الكواغد « الفيش » وهـذا موجود فى دار الكتب المصرية ومحفوظ فى صناديق صغيرة خاصـة به على أحدث طراز لولا أن طريقة ضم البطاقات بعضها الى بعض قد روعى فيهـا منتهى التسهيل مما قد يعرض البطاقات الى الخروج من محلها وضياعها فى بعض الأوقات أو وضعها فى غير مكانها وكان الأولى أن يكون الثقب الذى يمر منـه السيخ غير مفتوح من أسفله ، وألاّ تتيسر الإضافة الى البطاقات أو نزع شىء منها إلا بواسطة إخراج السيخ من محله بعد فتح القفل بمفتاح يكون محفوظا عند الأمناء أو الملاحظين . والطريقة التى أشير اليها هى المتبعة فى مكتبة مدرسة الحقوق وهى أضمن وأحفظ من المستعملة فى دار الكتب .

ولكنّ للفهرس البطاقى عيوبا هى ، أوّلا ، أنه من نسخة واحدة فقط فلا يتسنى استعماله فى وقت واحد لأكثر من شخص واحد فى مادة واحدة . ثانيا ، اذا تعدّد الباحثون فى مواد مختلفة لم يتيسر لهم البحث بسهولة نظرا لضيق المكان الذى يشغله الفهرس البطاقى واتصال بعضه ببعض . ثالثا ، اذا تغير موضع بطاقة فلا سبيل الى التحقق من ذلك الا ببحوث شاقة واذا ضاعت بطاقة فلا يسهل الاهتداء اليها . رابعـا ، يجب على من يريد مراجعة الفهرس أن ينتقل اليه حتما بنفسـه فلا يمكن أن يراجعه فى منزله أو مكتبه مثـلا ولو كان من موظفى دار الكتب . هـذا الى وجوب تجـديد التالف من البطاقات من وقت لآخر بسبب كثرة تداول الأيدى .

وفهرس البطاقات أرقى بطبيعته من فهرس السجلات المحرّر بخط اليد والذى لا يسهل مراجعته لعدم إمكان تنظيمه وتنقيحه بصفة دائمة ، والذى كثيرا ما يثقل بالإلحاق بين ثنايا سطوره أو بالاضافة اليه من غير أن يسهل فيه الترتيب والتنظيم لوحدته وعدم إمكان تغيير أجزائه .

لذلك آلتجئ الى الفهرس المطبوع فى شكل كتاب يسهل عرض عدد كبير من نسخه على المطالعين و إعارته و بيعه و يتمكن كل باحث من الحصول على نسخة منه فى مكتبه فيبحث فى هدوء وسكون، و به يتمكن أيضا من إلقاء نظرة عامة على مجموعة الكتب التى يريد البحث فيها وعمل المقارنات المرغوبة ، وقد نصت اللائحة المؤقتة لدار الكتب على تنظيم كل من فهرس الجذاذات والفهرس المطبوع ولكن لم تتبع نصوصها فى كثير مما أشارت به، وهو ما يؤسف له . ومع ذلك قامت دار الكتب المصرية بعمل فهرس عربى لما كان موجودا بها من الكتب فى سنة ١٢٨١ — ١٢٩٢ هجرية ومرة أخرى فى سنة ١٣٠١ — ١٣٠٨ هجرية ومن هذا التاريخ أى من نحو ست وثلاثين سنة لم يعمل فهرس جديد للدار اللهم الا ما كان من نشرة طبعتها الدار فى المطبعة الأميرية سنة ١٩١٧ عن الكتب التى أضيفت الى الرصيد فى هذه السنة فقط .

ومن ذلك الزمن زاد الوارد من الكتب وغيرها الى الدار زيادة كبيرة واكتفى بفهرس البطاقات الى سنة ١٩٢١ حيث شرع فى عمل فهرس عام للكتب العربية ولكن هذا العمل الجليل لم تعدله عدته الفنية، وأهم عيب فيه أنه قد جعل أساس العمل فيه الاستمارات المنقولة عن البطاقات غير الكاملة من الوجهة الفنية والتى كتبت على عجل واسطة جميع موظفى الدار مرة واحدة و فى وقت قصير وظهرت فيها أغلاط فى أرقام الكتب الخصوصية وخلط بين المطبوع والمخطوط و إثبات الجزء من الكتاب كأنه كتاب كامل والعكس بالعكس واقتصر فيها من البيانات على ذكر اسم الكتاب واسم مؤلفه أو ذكر بعض الاسم فقط وذكرت كتب ورسائل كثيرة بدون ذكر أسمائها أو أسماء مؤلفيها كأنها قائمة بالكتب ولكن ذلك قد تدورك الى حد كبير قبل الطبع فأكملت البيانات الناقصة بقدر الامكان وأصلح ما أمكن إصلاحه بهمة رئيس المغيرين العربى الذى باشر عملية الفهرس من عهد نقله من المطبعة الأميرية الى دار الكتب وقام بعمل الملحق للجزء الأول هو وأعوانه وهم يعدون الآن الجزء الثانى لطبعه .

و إذ تبين وجه الخطأ فى الاعتماد على الجذاذات القديمة وحدها فقد رئى ابتداء من سنة ١٩٢٣ أن يعدل عن عمل الفهرس من البطاقات كالسابق وأن يعتاض عن ذلك بعمله من الكتب نفسها ليكون العمل أضبط، وبعد تحضيره وكتابته فى البطاقات من جديد يكتب ثانيا فى كشف جديد ويرسل الى المطبعة لطبعه وقد جىء بخمسة من مشايخ الأزهر لهم دراية بقراءة المخطوطات أكثر من غيرهم وبدئ العمل فعلا من هذا التاريخ على هذه الطريقة وكان أول ما بدئ به بصفة نظامية عمل ملحق للجزء الأول بالكتب التى زيدت فى سنة ١٩٢٢ و١٩٢٣ والنصف الأول من سنة ١٩٢٤ ومن ذلك الحين بوشر العمل فى الجزء الثانى من الفهرس وقد اعتمد للطبع منه ثلاثة فنون وهى فهارس المواد الآتية : اللغة العربية وعلم الوضع وعلم الصرف وتوجد ثلاثة فنون أخرى منه تحت الطبع والتصحيح وهى فهارس علم النحو وعلوم البلاغة الثلاثة : المعانى والبيان والبديع، وعلمى العروض والقوافى.

وأربعة فنون أخرى تمت كتابتها فى البطاقات ومراجعتها على السجلات وهى الآن على أهبة التحضير لارسالها الى المطبعة وهى فهارس الأدب والتاريخ والجغرافيا والعلوم الاجتماعية، وسبعة فنون أخرى تم تحضيرها ابتداء وكتبت فى البطاقات ومتى تمت الفنون الأربعة المتقدمة تراجع على السجلات وتكمل وتكتب فى الاستمارات وترسل الى المطبعة وهى فهارس التربيـة والتعليم والعلوم الرياضية وعلم الهيئة وعلم الميقات وعلم الطب والقوانين وعلم الحروف والأسماء .

وفى أول سنة ١٩٢٤ أشـير بعمل فهرس خاص للخطوطات خاصة تراعى فيـه طريقة الشرح والبيان فابتدئ بالتاريخ وقد تم فهرسه ولكنه أوقف مؤقتا ريثما تتقدم أعمـال الفهوس العمومى .

على أن هـذه الفهارس العربية جميعها لم تراع فيها غير مادة الكتاب أو اسم الكتاب ولم يعمل أىّ فهرس خاص بالمؤلفين ارتكانا الى أن الكتب العربية تطلب بأسمائها دون مؤلفيها .

وقد رأينا أن ذلك لا يكفى حجة لعدم القيام بفهرس خاص بأسماء المؤلفين فشرع فى هـذا العمل وقد تم منه فى مدّة وجيزة بعض العلوم وشرع فى عمل فهرس الأسماء من واقع الجزء الأول المطبوع بعد آستيفاء الناقص من الأسمـاء واستكمالها من كتب التراجم وغيرها، ويقدّر لاتمـام هذا الجزء من الفهرس نحو ثمانية أشهر ويسير النوعان من الفهرس بعد ذلك جنبا لجنب وربما مضى عامان كاملان أو أكثر قبل إتمام جميع الفهارس تأليفا وطبعا .

٢٣ — ومما يلاحظ على هـذه الأعمال جميعها أنها لم تدوّن لهـا خطة سابقة لوضع قواعد معروفة يرجع إليها من قبـل حتى إن المطلع على الجزء الأول المطبوع وملحقه لا يستطيع أن يعرف ماهية هذا الجزء من الفهرس الكامل ولا ماهى القواعد التى اتبعت فى عمله ولا غير ذلك من البيانات التى كان يجب أن توضع فيه كمقدمة يتلوها القارئ فيعرف شيئا من الأسرار المتكدسة فى أذهان من قاموا بهذه الأعمال الجليلة .

إن دار الكتب الملحقة بالمتحف البريطـانى بلندن قد وضعت ٩١ قاعدة لعمل الفهارس فى سنة ١٨٤١ وقد أدخل على هـذه القواعد تعديلات جديدة فى سنة ١٨٦٢ وفى ١٩٠٦ وبعدها وقد وجدت القواعد البريطانية القديمة محفوظة فى دار الكتب المصرية برقم ٣٣٣ من فن المكتبات الافرنجى . وقد كلفنا المغيرين فى هذا القسم أن يستخلصوا القواعد المناسبة لحالة دار الكتب المصرية وما فيها من كتب ومجموعات ومخطوطات وما اتبع فيهـا من تقسيم الفنون حتى يتسنى وضع قواعد مناسبة لحالة دار الكتب المصرية ويظهر أن هـذه أول مرة يحصـل فيها الاهتمام بالرجوع الى فن المكتبات والاستفادة منه باعتباره فنا قد وضعت فيه التآليف الكبيرة وتخصصت له المجلات المتعدّدة

فى أوروبا وأمريكا* من مدة تزيد على السبعين سنة، ومع ذلك لا بد أن نقرر هنا أن الهمة التى يبذلها حضرة رئيس المغيرين العربى فى إنجاز الأعمال المختلفة والروح العالية التى يشتغل بها ويرشد بها مرءوسيه تستحق كل إعجاب وتقدير .

القسم الخامس

قسم المغيرين الافرنجى

٢٤ — يكاد يكون العمل الأساسى للمغيرين فى القسم الافرنجى مثل عمل زملائهم فى القسم العربى مع الاختلاف الآتى وهو أن الكتب الافرنجية المحفوظة بدار الكتب كلها مطبوعة وهى على العموم أكثر وضوحا فى ظهور موضوعها وأسماء مؤلفيها ومحل الطبع واسم الناشر الى غير ذلك مما تمتاز به الكتب الحديثة عن الكتب القديمة على العموم . وهناك اختلاف آخر وهو أن القسم الافرنجى يكثر رصيده بالتوصية على الكتب الحديثة وقليل من الكتب القديمة التى يظهر عدم وجودها بالدار . وهذا العمل كثيرا ما يقوم به المدير شخصيا بعد مراجعة المجلات المختلفة والفهارس الافرنجية التى تتدفق على دار الكتب كل يوم من كل صوب وناحية من العالم الأوروبى والأمريكى . واذا أضفنا الى هذه الأعمال مشاق الفهارس كانت أعمال القسم الافرنجى عظيمة الأهمية وقد لاحظنا أن هذا القسم يفتقر الى التقوية بعمال جدد تتوافر فيهم معرفة اللغات الأجنبية بشكل أوفى وأدق وقد عينا فعلا من بضعة أيام شخصا هولانديا باليومية يجيد اللغات الأوروبية المختلفة وعلى الخصوص الألمانية التى لم يكن ليعرفها أحد من موظفى الدار وسعينا لاستكمال النقص الباقى بتعيين شخص آخر له إلمام تام بآداب اللغة الفرنسية وفنها ويعرف اللغة الانجليزية أيضا فوق العربية التى هى لغته الأصلية ونرجو أن يتم تعيينه قريبا لنستكمل به عمل الفهرس لسرعة إنجازه . ولكن وزارة المالية لم توافق على اقتراحنا وهو مما يشل حركة الترقى فى دار الكتب وسنعيد الكرة عليها لعلها تقتنع فى آخر الأمر بأننا لم نكن مغالين فيما طلبنا .

٢٥ — الفهرس : يرجع فى الملاحظات العامة عن الفهارس الى ما ذكرناه فى البند الثانى والعشرين ويلاحظ أن الفهرس الافرنجى الوحيد الكامل نوعا ما هو فهرس البطاقات الذى يراجع الآن لاستكماله وإعداده للطبع فى المستقبل بعد مراجعات فنية أخرى وقد كان للدار

---

* نذكر منها كتاب الدكتور جريزل Dr Graesel المترجم الى الفرنسية بمعرفة المسيو لود Laude وقد ظهر فى باريس سنة ١٨٩٧ وهو كتاب علمى عظيم ما ترك شيئا فى فن المكتبات إلا أحصاه وكتاب المسيو مير Maire وظهر أيضا فى باريس سنة ١٨٩٦ وأما أهم المجلات فهى La Revue des bibliothèques. The Library. The Library Journal. وقد أوصينا باقتنائها للدار لما فيها من جليل المعلومات والفوائد كما أوصينا على أحدث الكتب التى لم تعرف فى مصر للآن .

فهرس فرنسى صدر فى جزأين ، أحدهما عن كل ما كتب عن مصر : ظهر فى سنة ١٨٩٢ وقام بعمله المسيو ڤولارس وأعاد طبعه المسيو موريتس فى سنة ١٩٠١ فى مدينة ڤينا ، والآخر عن الشرق ظهر فى سنة ١٨٩٩ ومن ذلك العهد زاد عدد الكتب زيادة عظمى ولم يطبع فهرس جديد اللهم إلا النشرة التى صدرت سنة ١٩١٧ ومر ذكرها فى بند ٢٢ هنا خاصة بالسنة المذكورة . وقد كانت الفهارس القديمة المطبوعة حسنة الترتيب ولكن عدد الكتب والمقالات التى أشير اليها فيها كان أقل من عشر عدد الكتب الموجودة الآن بالدار فقد جمع أول فهرس عن مصر ١٥٠٠ كتاب ومقالة وثانى فهرس نحو ٥٠٠٠ رقم فقط بين كتب ومقالات ويظهر أنه قد بدئ فى يناير سنة ١٩٢٤ بإعداد العدة لطبع فهرس جديد شامل للكتب الافرنجية الموجودة بالدار مقسمة الى فنون ومرتبة على الحروف الهجائية بأسماء المؤلفين وقد قسمت الكتب الى ٤٧ فنا اعتبرت أساسا ثم كتبت الجذاذات لجميع هذه الكتب بأسماء مؤلفيها ، وقد فرغ الآن من كتابة تلك الجذاذات وشرع فى مراجعتها وترتيبها بأسماء المؤلفين فنا فنا .

ولقد وجدنا أنه لم يعمل من هذه الجذاذات غير نسخة واحدة ولذلك بادرنا بعمل نسخة أخرى منها حتى تتسنى المراجعة وقت الطبع .

هذا وإن هذا الفهرس يحتاج الى مراجعة فنية ولغوية دقيقة قبل الشروع فى طبعه . وسنقف فيه فى آخر ديسمبر سنة ١٩٢٥ اذا انتهت أعمال المراجعة الدقيقة قبل ذلك الوقت . ولا يشمل هذا الفهرس المقالات الموجودة فى المجلات فان هذا العمل أصبح غير ميسور الشروع فيه الآن مع كثرة ما هو منها بالدار وللاحتياج الى قسط عال من الكفاءة والاجتهاد .

ومما تصح ملاحظته أن جميع أعمال الفهرس الأفرنجى الحديث لم تواع فيها الدقة من الابتداء ولم يرسم لها خطة معينة بقواعد ثابتة تتبع عند اللزوم وهو ما يؤسف له كثيرا خصوصا أنه كان فى إمكان القائمين به أن يضعوا القواعد اللازمة جريا وراء خطى الأوروبيين الذين يحفظون كتبهم ويتداولونها بأيديهم .

القسم السادس

القسم الأدبى

٢٦ — تتجه أنظار الأمة الآن الى دار الكتب بقوة لم تعهد من قبل وتكثر مطالبتها بالقيام بأجل الأعمال العلمية من طبع أعظم الآثار العربية ونشرها بين الناس بعد ضبطها وتصحيحها وشرحها عند الحاجة ، وقد شجع جمهور النابهين على رغباتهم العلمية المشروعة ما قامت به الدار من طبع أثمن الكنوز العربية مثل كتاب صبح الأعشى ، وأساس البلاغة ، ونهاية الأرب ، وعيون الأخبار ، وديوان

مهيار، وغيرها . ولو علم الناس أن قوى دار الكتب للآن محدودة جدًا وعدتها فى هذا الصدد تفتقر الى التكبير والتشجيع لما طالبوها بالمزيد، غير أن سنة الرقى والعمل على تحقيق الرغبات المشروعة تضطرنا الى زيادة العناية والاهتمام بشأن القسم الأدبى، ذلك القسم الذى توكل اليه وحده تلبية كل هذه الطلبات اذا ما زيد فى قوته وفى تشجيعه .

هذا القسم مكون الآن من عشرة من المصححين ثلاثة منهم موظفون ثابتون والسبعة يشتغلون باليومية مع أن هذا القسم يجب أن يكون أثبت الأقسام وأولاها بالرعاية الكبيرة، لأن منه ينبعث نور العلم القديم وعليه يقوم إحياء العلوم العربية بمقدار ما يمكن أن يباشره من تصحيح ونشر، وهو يحتاج فى عمله الى راحة البال التامة والتشجيع المتوالى .

ليس المصححون بعمال يساعدون المطبعة فحسب . إنهم طائفة من العلماء وقفوا أنفسهم على مراجعة الكتب التى ترى دار الكتب طبعها إحياء للعلوم العربية : يفحصون هذه الكتب جملة جملة وكلمة كلمة ويضبطون منها ما يحتاج الى الضبط ويصححون منها ما يفتقر الى الاصلاح ويشرحون منها ما يحتاج الى الشرح، وبعد أن كانت الدار تعتمد على مجهودات أشخاص خارجين عنها فى اتمام بهذه الأعمال أصبح موئلها الوحيد هو القسم الأدبى أو قسم المصححين يشرف عليه حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر السيد محمد البيلاوى نقيب الأشراف ومراقب إحياء الآداب العربية فى الدار ويساعده حضرة شاعر مصر الكبير حافظ بك ابراهيم وحضرات المصححين بين عالم وشاعر وأديب ويدير حركته الأستاذ العالم النابه الشيخ أحمد زكى العدوى .

لقد زادت أعمال هذا القسم زيادة تستدعى تقويته بأربعة على الأقل من العلماء المدققين يكونون من أهل الدراية والمقدرة والاجتهاد خصوصا أن فى نية الدار الشروع فى عمل من أكبر الأعمال وأعظمها فائدة وهو القيام بتحضير معاجم للغة العربية بين موسوعات عظيمة ومتوسطة وموجزة تنتفع بها كل الطبقات فى الأمة المصرية الناهضة من علماء وطلبة وأرباب أعمال على ما سيفصل فى بند ٢٩

٢٧ — أما الأعمال التى قام بها القسم الأدبى فى غضون سنة ١٩٢٤ فهى على قسمين :

الأول مطبوعات الدار، وهى الجزء الثانى والثالث والرابع من نهاية الأرب، والأجزاء الثلاثة الأول من عيون الأخبار، والجزء الأول من الفهرس العربى وملحقه، وثلثا الجزء الأول من ديوان مهيار، وكتاب الأصنام، وكتاب أنساب الخيل، ومسالك الأبصار، وقد وقف ظهورهما لظروف خاصة .

الثانى : مطبوعات الجمهور، وهى شرح قانون العقوبات وفن إدارة الحرب، وكتاب الأخلاق، وقلعة محمد على، وتاريخ القرن التاسع عشر، ودروس الجغرافيا للمدارس الثانوية، ومتن الألفية، وسمير الأطفال .

أما ما ينتظر أن يتم فى سنة ١٩٢٥ من مطبوعات الدار فهو الأجزاء الرابع والخامس والسادس من عيون الأخبار ، والسادس والسابع من نهاية الأرب ، والأول والثانى والثالث والرابع من الأغانى ، وبقية الجزء الأول من ديوان مهيار مع الجزء الثانى منه . وأما مطبوعات الجمهور فستتم منها الرحلة الحجازية وما يقدم للدار فى هذه السنة .

٢٨ — كتاب الأغانى : من أجل الأعمال التى أريد بها إحياء العلوم العربية اتفاق دار الكتب المصرية مع حضرة السيد على راتب بك على أن يطبع بها كتاب الأغانى على نفقته الخاصة بعد ضبطه وشرح غريبه بمعرفة مصححى الدار وعلى أن يهب لها مايطبع منه لتبيعه بأقل قيمة ممكنة نشرا للعلم وتعميما للفائدة . وقد صادق المجلس الأعلى على هذا الاتفاق بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٢٥ وباشر القسم الأدبى هذا العمل الجليل فوق أعماله الأخرى العديدة وسيظهر الكتاب فى نحو أربعة أو خمسة أعوام إن شاء الله تعالى . وقد شكلنا لجنة خاصة للمراجعة الأخيرة من حضرات الأساتذة حافظ بك ابراهيم ورئيس القسم الشيخ أحمد زكى العدوى وحضرة أحمد أفندى نسيم الشاعر القدير المصحح بالدار ، لأن تصحيح هذا الكتاب وضبطه من أشق الأعمال وأدقها لكثرة ورود الأعلام فيه والكلمات الفارسية .

٢٩ — معجم للغة العربية : فكرنا كثيرا فى قيام دار الكتب بطبع معجم للغة العربية فوجدنا أن خير مايمكن عمله فى هذا الموضوع هو الانتفاع بالمجهودات العظيمة التى قام بها المرحوم النجارى بك القاضى بالمحاكم المختلطة ، وتنحصر هذه المجهودات فى أن النجارى بك قد رتب كتابى لسان العرب والقاموس على الترتيب الهجائى الحديث ، فوضع كل مادة أو فرع من مادة فى موضعه الأصلى على ترتيب حروف الهجاء المعروف مع مراعاة الترتيب بين الحروف التالية للحرف الأول فى كل كلمة ، ولم يغير حرفا من الكتابين . ومن عانى مراجعة لسان العرب أو القاموس علم مقدار الصعاب التى تقف فى سبيل الباحث لإدماج مواد كثيرة فى مادة واحدة ، فكتابه إذًا يجمع بين المحافظة على نص أعظم كتابين فى لغة العرب موثوق بنقلهما وبين تسهيل الرجوع اليهما عند الحاجة ، وقد أكمل من عمله تسعة عشر جزءا من لسان العرب وما يقابلها من القاموس وبقى الجزء الأخير من اللسان .

وللمشروع فى طبعه يجب أولا الاتفاق مع ورثة المرحوم النجارى بك على شروط العمل ثم تأليف لجنة لإتمام الباقى ، وهو سهل بعون الله ، ثم يراجع الكتاب كله للوثوق من عدم فوات شىء منه .

ويحسن باللجنة حين مباشرتها للعمل أن تجعل بين يديها كثيرا من كتب اللغة الأخرى الموثوق بها مخطوطة ومطبوعة بما فى ذلك الرسائل الصغيرة المؤلفة فى مسائل خاصة مثل كتب الأضداد وما أملاه الأصمعى ، وما نثر بين ثنايا كتب الأدب ، فما وجدته زائدا عما فى كتاب النجارى بك وضعته فى موضعه مع بيان المصادر المنقول عنها وذكرها ، وبذلك ينشر للعلماء والمتأدبين أوسع كتاب فى اللغة وأكثره فائدة .

ولزيادة الانتفاع يحسن أن تأخذ اللجنة فى أثناء عملها المواد الهامة التى يحتاج اليها عامة الأدباء والمشتغلين بمختلف العلوم وتجعل منها معجما قريب التناول متوسط العبارة يخرج فى مجلدين أو ثلاثة فقط ويكون أقرب للأيدى من القاموس والصحاح وما اليهما .

ومن هذا الأخير يؤخذ أيضا معجم صغير مختصر يسعف المستعجل ويذكر الناسى ويخرج فى حجم مختار الصحاح بترتيب سهل وعبارة مألوفة ، يطبع على ورق رقيق فى قطع صغير حتى يتيسر وضعه بالجيب على مثال المعاجم الصغرى الأجنبية ويستعمل فى المدارس الصغرى .

وإننا نشكر لحضرة الأستاذ العلامة الشيخ أحمد محمد شاكر القاضى الشرعى ماقام به من البحث الابتدائى فى هذا الموضوع ، ذلك البحث الذى مكننا من أن نبسط الأمر بهذا الشكل الدقيق الذى سنعرضه على المجلس الأعلى بصفته المشرف على مشروع إحياء الآداب العربية ، لاتخاذ أحسن الخطط وأقربها لتنفيذه .

القسم السابع

المطبعة

٣٠ — من حسن حظ دار الكتب أن أصبحت مزودة بمطبعة كبيرة ، وورشة للتجليد ، وقسم للتصوير الشمسى (آلة فوتوستات) وذلك كله مما يمكنها من القيام بعظيم الأعباء التى تقوم بها دور الكتب الكبرى .

أما المطبعة فقد قامت فعلا فى سنة ١٩٢٤ باظهار نحو ١٤٠٠٠ نسخة من الموسوعات التى تذيعها الدار على العالم العربى ونحو ٥٠٠٠٠ نسخة من المؤلفات والرسائل التى يقدمها الأفراد لطبعها على نفقاتهم .

وأما ورشة التجليد فقد قامت بإنجاز ٥٠٠٠ كتاب للدار وللجمهور .

والمنظور أن تقوم المطبعة فى سنة ١٩٢٥ باظهار ٢٧٠٠٠ نسخة من أسفار دار الكتب ونحو ٦٧٠٠٠ نسخة من مؤلفات الأفراد الخاصة بين كتب ونشرات وينتظر تجليد نحو ٨٠٠٠ مجلد للدار غير مطبوعات الجمهور .

٣١ — هذا وقد بلغت إيرادات المطبعة فى سنة ١٩٢٤ نحو ١٥٠٠ جنيه من مطبوعات الأفراد . وقد تضرر ملاحظ المطبعة من إحجام كثير من المؤلفين عن تقديم مطبوعاتهم الى الدار بسبب غلو أسعار مطبعتها حيث كان يضاف ٧٥ ٪ الى الأجور و١٠ ٪ الى ثمن الأدوات كمصاريف عمومية ومع إنقاص ٧٥ ٪ الى ٤٠ ٪ لا يزال الإحجام مستمرا وقد بحثنا الموضوع ورأينا الاكتفاء

بعشرين فى المائة فقط بدل ٤٠ ٪ مع إبقاء العشرة فى المائة للمصاريف العمومية فأصبحت الأجور بذلك مقبولة وتساوى ما يطلب فى المطابع الأهلية الموثوق بها . وجرى العمل على ذلك ابتداء من شهر مايو سنة ١٩٢٥ حيث إن الغرض من إنشاء المطبعة لم يكن مجرد الاتجار بل هو إحياء الآداب العربية ونشر القيم من الكتب وتقدم المطبوعات العربية .

هذا وأعمال المطبعة موجبة للارتياح التام بفضل ملاحظها الفنى حضرة نديم افندى الذى يبدى نشاطا عظيما فى تنظيم حركة الطباعة وورشة التجليد وقسم التصوير .

وأما عامل قسم التصوير الشمسى فقد قام بنقل نحو ٨٧٠٠ ورقة بين صفحات كتب كاملة أو أجزاء كتب أو رسم من صور . وقد عين لهذا العامل مساعد يتمرن على العمل حتى لا يعطل اذا ما مرض أو غاب العامل الأصلى .

٣٢ — مكان المطبعة : فى نوفمبر سنة ١٩٢١ نقلت مطبعة القسم الأدبى الى دار الكتب المصرية فى مكان مكتبة سعادة زكى باشا بالدار . وعلى ضيق هذا المكان أمكن حشر آلات الطباعة به مع الجماعين والطباعين . وبقيت مخازن الأدوات وورشة التجليد بالدور العلوى وقد اضطرت دار الكتب بسبب الزيادة المطردة فى أعمال المطبعة الى مخابرة وزارة الأشغال لعمل « سندرة » بالمطبعة وتم ذلك فعلا فى أوائل سنة ١٩٢٤ ووضع بها الجماعون صناديقهم . على أنه رغبة فى الانتفاع بمكان مخازن أدوات المطبعة فى الدور العلوى لضمه الى مخازن الرصيد ، ولضرورة نقل ورشة التجليد من مكانها العلوى الى الدور الأرضى لتكون مع المطبعة جنبا لجنب مع باقى ورشها ، سعت الدار لدى وزارة الأوقاف حتى ظفرت منها مع الشكر العظيم بقبوين من أرضية دار الآثار فى ديسمبر سنة ١٩٢٤ ونُقلت فيهما ورشنا الجماعين والطباعين . وإلى مكان هاتين نقلت ورشة التجليد وقسم الفوتوستات . ثم أعدت السندرة لمخازن الأدوات . وبذلك ارتبط العمل بأقسام المطبعة من مخازن وورش وسهلت إدارته وتيسر الإشراف عليه . ثم لا تزال المخابرات جارية بيننا وبين الأشغال عن إتمام ما لم يتم من التصليحات والترميمات فى مبانى الدار . وإنه وإن كانت حركة المطبعة معطلة الى حدة ما بسبب عدم الانتهاء من هذه التصليحات الضرورية للمكان إلا أنه من المنظور أن يتم ذلك فى أقرب حين وتستأنف المطبعة أعمالها وتعوض ما فاتها .

وترتب على نقل ورشة التجليد الى مكانها الحالى إمكان استعمال غاز الاستصباح لتوليد الحرارة اللازمة لاستعمال آلة بصم الذهب على الكتب بورشة التجليد بدلا من استعمال التيار الكهربائى الذى لم يأت بفائدة ولا نظن أن هناك ضررا من استعمال غاز الاستصباح فانه يستعمل من مدة طويلة فى مثل هذه الحالة بالمطبعة الأميرية .

٣٣ — هذا وللآن لم تظهر ضرورة استكمال القسم الافرنجى بالمطبعة نظرا لأن الحاجة اليها لم تكن إلا لطبع الكتب العربية . وربما التجأنا الى استكمال هذا القسم عند طبع الفهرس الفرنسى للدار ولكن ذلك لن يكون إلا بعد استكمال قسم التغيير الافرنجى حتى يتسنى له القيام بالتصحيح اللازم .

ملحوظات عامة

٣٤ — المبانى : لاحظنا أن مبانى الدار لم ترمم من الداخل منذ إنشائها وأن دهانها أصبح فى حالة يفتقر معها إلى التجديد فقد بلى فى أغلب الشبابيك والأبواب والحوائط وقد أجرينا قليلا من الاصلاح البسيط وطلبنا من وزارة الأشغال عمل الترميم العام اللازم كما طلبنا منها وضع الشبابيك الخشبية والحديدية اللازمة للجزء المبنى المكشوف المتاخم لبناء المعرض للانتفاع به حيث هو مهمل الآن ومعرض للرياح والأتربة ولا ينتفع به فعمل الكشف الابتدائى بمعرفة الوزارة وللآن لم يتم شىء بشأنه ولا بشأن الترميم المذكور وهكذا نلاحظ أن أعمال الدار المرتبطة بالمصالح الأخرى قد يكون نصيبها التأخير أو الإهمال على شدة ضرورتها كمسألة الخزائن الحديدية ومسئلة المبانى هذه وغيرها فحبذا لو أمكن أن تتولى الدار بنفسها وبماليتها جميع ماتحتاج اليه من الشئون فى مقابل مساعدة مالية لها من ميزانية الحكومة . كذلك لاحظنا أن النجارين قد أقاموا قاعة خشبية بأعلى دارالكتب لعمل النجارة فطلبنا من وزارة الأشغال أن تستبدل بها غرفة مبنية من طوب فأجابت بالرفض مع أن فى ذلك محافظة على الدار .

ولاحظنا أن أنابيب المياه الموجودة بداخل الدار والمعدّة لإطفاء الحريق لم تجرّب من عهد وضعها فطلبنا من مصلحة المطافئ أن تجربها حتى يتبين أهى صالحة للاستعمال عند الحاجة أم يجب استبدال غيرها بها وقد أجابت بوجوب إجراء إصلاحات خاصة فأسرعنا بعملها .

٣٥ — تنمية رصيد الدار أو ثروتها العلمية : إن دار الكتب على المجهودات العظيمة التى تبذلها للحصول على المطبوعات التى تظهر فى مصر تارة بالاستهداء وأخرى بالشراء كان محصولها ولا يزال قليلا ، وكثيرا ماتظهر مطبوعات جديدة ثم تنقرض ولا يكون لها أثر فى الدار التى هى فى الواقع المعهد العام لمراجعة طلاب البحث العلمى والتاريخى وغيره .

وكان من تفكير الدار لتلافى هذا النقص أن تقترح استصدار قانون يجعل إهداء المطبوعات اليها من كتب وجرائد ومجلات ونشرات وغيرها مما يظهر فى مصر أمرا واجبا — وذلك لأن هذه السنة سنة الهدية الاجبارية متبعة فى البلاد المتمدينة وقد جاءت فيها بفوائد جمة لا من حيث تكثير عدد المقتنيات فحسب بل من حيث الوقوف على الحركة العلمية والأدبية فى البلاد بطريقة منتظمة وبغير عناء .

ويظهر أن الظروف لم تسمح بتنفيذ هـذا الاقتراح فى الوقت الحاضر ولذلك فكرنا مليا فوجدنا فى المـادة الثالثة من قانون المطبوعات الصادر فى ٢٦ يوليه سنة ١٨٨١ مايغنى عن استصدار مرسوم الهدية الإجبارية .

وقد كتبنا الى وزارة الداخليـة بمعنى ما تقدّم وطلبنا اليها استصدار قرار بتنفيـذه خصوصا أن سجلات الدار أظهرت أنهـا كانت تحصل على نسخ من جميع المطبوعات التى كانت ترد الى الداخلية بموجب هذا القانون .

ونسجل هنا مع السرور أن هذا القرار صدر بالفعل فى ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٥ من معالى وزير الداخلية مستندا الى اقتراح دار الكتب المشار اليه .

وبتنفيذ هذا الاقتراح يكون لدى الدار مورد جديد من المطبوعات الحديثة يكمل به الرصيد بانتظام وبلا مصاريف .

كذلك طلبنا الى حضرة صاحب المعالى وزير مصر المفوّض فى باريس أن يتوسط لدار الكتب لدى جامعات فرنسا حتى ترسل لنا نسخة من الرسائل Thèses التى يقدّمها طلبة الدكتوراه فى العلوم القانونية والاقتصادية .

ونحن لا نألو جهدا فى اختيار الكتب الجديدة الثمينة على العموم من عربية وأجنبية مستعينين فى القسم العربى بحضرة صاحب الفضيلة مراقب إحياء العلوم العربيـة وحضرة صاحب المعـالى جعفر والى باشـا عضو المجلس الأعلى الذى يتكرم من وقت لآخر بمساعدتنا فى هـذا الأمر ورئيس المغيرين العربى الذى له أكبر خبرة فى الموضوع . وبالنسبة للقسم الافرنجى ننقب شخصيا وراء أحدث المؤلفات وأفيـدها فى جميع العلوم والفنون والصناعات بعد مطالعة ما تكتبه عنها المجلات والفهارس الكبرى وخصوصا ما يختص منهـا بالشرق وقد وجدنا أن مجموعة المجلات الافرنجيـة فقيرة بالنسبة لمـا ينشر منها الآن فعملنا على استكمالها . ووجدنا أنه لم يكن للدار متعهد يعاملها بالتخفيض فاتفقنا مع محـل "جامبير" فى باريس على أن يخصم لدار الكتب ١٥ ٪ من ثمن كل كتاب قديم أو حديث وهذه خدمة كبرى للدار . وكذلك سنحاول الحصول على تخفيضات من المكتبات الانجليزية .

وقد جاءتنا الكتب الجديدة التى أوصينا عليها فى كل فن وهى تترى على الدار من كل صوب وذلك مما يدخل الفرح والسرور على راغبى الاطلاع حتى الأطفال فلم ندخر وسعا فى التوصية على ما يمكن أن ينمى فيهـم قوة الملاحظة والتسلى بتعلم مختلف الصناعات التى تفيـدهم ماديا وترقى فيهم ملكة الجـد والعمل ولم نهمل حاجة أرباب الصناعات ولا الباحثين فى العلوم الطبيعية العالية ولا مريدى الاطلاع على أسرار الطبيعة ومكنونات الخليقة بله العلوم الطبية والهندسـية والقانونية والفلسفية والسياسـية والزراعية وغيرها .

كذلك قد اتفقنا مع متعهد نقل كتب مكتبات الأستانة بالفوتوغراف على أن يخفض القيمة التى كان يتقاضاها عن الصفحة الواحدة الى النصف تقريبا وبذلك تقتصد الدار مبالغا عظيما ما كان من مبرر لدفعه بعد أن خفضت الأسعار فى كل جهة .

٣٦ — القوانين واللوائح الخاصة بالدار : إن آخر قانون خاص بتنظيم دار الكتب المصرية هو القانون نمرة ٨ لسنة ١٩١١ وقد نص فى مادته الثانية عشرة على أنه « يسوغ لناظر المعارف أن يصدر كل ما يراه لازما لتنفيذ هذا القانون من الأحكام التكميلية أو اللوائح بعد تصديق مجلس النظار » وقد أعد فعلا مشروع لائحة كبرى تقع فى ١٤٨ مادة ولكنه لم يصدر به القرار الوزارى واكتفى بأن صادق عليه المجلس الأعلى فى ٦ فبراير سنة ١٩١٢ مقررا السير عليه مؤقتا . وقد عدلت هذه القوانين تعديلا ضمنيا كبيرا بما أدخل على نظام الادارة من تعديلات اقتضتها الضرورة حيث كانت دار الكتب لا تستطيع أن تقوم بأى عمل من الاعمال الهامة على استقلال وكان من المحتم أخذ موافقة وزارتى المالية والمعارف فى كل شىء تقريبا ولكن سنة النشوء والارتقاء قضت بأن يتسع نطاق استقلال الدار حتى يتيسر لها القيام بجليل الاعمال التى نيطت بها من غير بطء ولا ضياع وقت وكلف بالنظر فى هذا الموضوع حضرة صاحب المعالى جعفر والى باشا وزير المعارف السابق فوضع تقريرا وافقت عليه وزارتا المعارف والمالية والمجلس الأعلى لدار الكتب انبنى عليه أولا مسك حسابات الدار بنفسها ، ثانيا أن جميع الأوراق الخاصة بتأجير أطيان دار الكتب أو إصلاحها أو القضايا المختصة بها تفحص أولا بمعرفة المدير وبعد عمل المباحث الابتدائية مع الجهات المختصة يقدمها المدير برأيه الى معالى وزير المعارف لتقرير ما يراه ثم يكتب عنه من دار الكتب بامضاء وزير المعارف ويقيد بدفاترها كما لا يكتب لأية جهة بعمل أى إصلاح مهما كانت قيمته إلا بامضائه أيضا . وانه لا داعى لارسال الأوراق بكتابة رسمية من دار الكتب الى ديوان الوزارة ، ثالثا يكون لمدير الدار حقوق رئيس المصلحة فيما يتعلق بالمشتريات العادية وأما فى المشتريات الفنية كالكتب والأطالس والصور والبردى والنقود والأنوطة فيكون للمدير الحق فى الشراء والاعتماد والصرف لغاية مائة جنيه فى الصفقة الواحدة . فاذا زادت على ذلك فيصادق عليها من الوزير .

وبهذا أصبحت دار الكتب تقوم بأعمالها الخاصة على منهاج المصالح الكبرى وتقدمت بذلك تقدما كبيرا ظهرت آثاره فى كثرة ما اقتنت من الرصيد فى السنين الأخيرة وفى تحسين حالتها المالية تحسينا يفوق الوصف ، وقد تدرجت فى هذه الحركة الاستقلالية الى حد لمست فيه الآن عيوب الباقى من النظام القديم ، وهى ترجو أن تتخلص منه حتى بذلك تصبح مسئولة مسئولية تامة عن نتيجة كل أمر من أمور الادارة التى يجب أن تنحصر فيها وحدها لأن المصالح الأخرى ترى أن أعمال دار الكتب سخرة أثقلت بها فلا هى تحسن ما وكل اليها أمره ولا دار الكتب تستطيع أن تقوم بالعمل كله والقانون كما هو .

إن التغييرات العملية الهامة التى أشرنا اليها قد قللت من الاحتياج الى انعقاد المجلس الأعلى شهريا كما هو نص القانون فأصبح لا ينعقد إلا مرة فى كل سنة أو أكثر بحسب الظروف . وقد كانت ميزانيات دار الكتب تتأخر كثيرا فى تقديمها وفى التصديق عليها مما يجعل كثيرا من الأمور معلقا ولكنها فى هذا العام قدمت فى وقت مناسب وستقدم فى المستقبل مع ميزانيات المصالح الأخرى .

أما اللائحة التى أشرنا اليها فانها مع اشتمالها على أحكام سديدة فى كثير من المسائل أصبحت قديمة نوعا ما ولم تعد مطابقة لما جرى عليه العمل فى الدار كما أن أمورا كبرى استجدت من الوجهة المالية المتقدم شرحها وكذلك بسبب إلحاق المطبعة بالدار وزيادة عدد الموظفين والتطور الكبير فى أعمالهم مما يستلزم وضع لائحة أخرى، ويسهل وضع هذه اللائحة المجهودات العظيمة التى سأشير اليها حالا .

النتيجة أن دار الكتب تفتقر الآن الى تعديل قانونها والى لائحة جديدة واضحة النصوص تتناول تنظيم كل ما يهم الدار على المبادئ الادارية الحرة مع استبقاء القيود الفنية والمالية الضرورية .

الخدمات المالية والفنية المختلفة

٣٧ — إن حكومة جلالة الملك حفظه الله وأدامه قد قامت بأجل الخدمات لدار الكتب من وجهات عديدة ومن يتصفح تاريخ الدار الحديث يجد أنها لم تأل جهدا فى الوصول بها الى أشرف غاية فقد كان لتقرير معالى جعفر باشا والى من الوجهة المالية أعظم أثر فى إنجاز أعمال الدار وتقدمها المادى والأدبى، وكان تقرير المرحوم محمد أباظه بك عن دراسة أطيان الدار أكبر معين لها فى تبيان حالتها الحقيقية وتحسين أمورها على العموم . وكان التقرير الممتع الذى قدمه المرحوم أحمد بك صادق عن زيارته لمكتبات أوروبا أحسن مرشد لمن يريد أن يباشر حركة الاصلاح الفنى .

هذا وسنحاول بمعونته تعالى وضع مشروع للائحة جديدة تسد احتياجات الدار وتساعد على تقدمها من كل الوجوه .

ونأمل أن وزارتى المالية والمعارف توافقان على ما نبتغيه من زيادة فى عدد الموظفين للأسباب المبينة فى هذا التقرير وتأييد المقترحات الأخرى التى أوردناها فيه .

مدير دار الكتب المصرية

عبد الحميد أبو هيف

VETVS &
NOVVM
TESTA-
MENTVM
DEI·SVB·NVMINE·VIGET
PRINCETON
UNIVERSITY
LIBRARY

WERT
BOOKBINDING
Grantville Pa
SEPT.-OCT. 1992
We're Quality Bound